

قراءات



قراءة في كتاب:

”ثورات الشعوب الأوروبية 1848”

تأليف: إبراهيم ماجد الشاهين

قراءة ومراجعة:

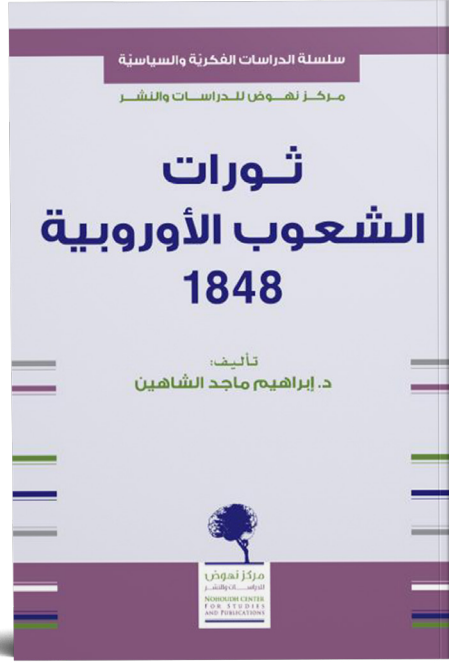
د. محمد علا

أستاذ التعليم العالي بكلية أصول الدين،
جامعة عبد الملك السعدي، تطوان/ المغرب



مركز نهوض
لدراسات والنشر
NOHOUDH CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS

قراءة في كتاب:



”ثورات الشعوب الأوروبية 1848”

تأليف: إبراهيم ماجد الشاهين

قراءة ومراجعة:

د. محمد علا

الفهرس:

٣	الفهرس.....
٦	الباب الأول: ركائز التطور السياسي في أوروبا.....
٧	الركيزة الأولى: الإصلاح الديني.....
٨	الركيزة الثانية: التنوير الفكري.....
	الركيزة الثالثة: اكتساب الشعوب ثقتها بنفسها للتحرك والتضحية من أجل حريتها وكرامتها لتبدأ ثوراتها.....
٩	
١٠	الباب الثاني: ثورات الشعوب في أوروبا.....
١٦	الباب الثالث: الثورات المضادة.....
١٨	الباب الرابع: الإصلاح.....
٢٢	الخاتمة.....

صدر كتاب «ثورات الشعوب الأوروبية 1848» في طبعته الأولى عام 2019م عن مركز نهوض للدراسات والنشر لمؤلفه إبراهيم ماجد الشاهين، وقد جاء في 432 صفحة من الحجم الكبير. ولا شك أنه يُعدُّ إضافةً نوعيةً للمكتبة العربية؛ نظرًا لقلّة المراجع التي قاربت هذا الموضوع باللغة العربية مقارنة باللغات الغربية^(١).

يختصُّ الكتاب بموضوع ثورات الشعوب الأوروبية في عام 1848م، حيث يُقدِّم مادةً معرفية وتاريخية غنية حول أسبابها والسياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية المرافقة لها، في رحلةٍ مختصرة ومركّزة حول التحول التاريخي في أوروبا قبل تلك الثورات وبعدها. وعلى الرغم من أنها لم تستمر طويلاً، «فإنها هزّت عروش أوروبا ومهدت الطريق التي جاءت فيما بعد، ووضعت أوروبا على طريق الحداثة والاستعداد للتحول الكبير الذي حدث في القرن العشرين»^(٢). وجلُّ معطيات الكتاب التاريخية مستقاةً من مراجع غربية، وقد استطاع الكاتب أن يزوج بين التتبُّع التاريخي، والتحليل المنهجي، والتنبيه من حينٍ لآخر على آراء وخلاصاتٍ حول قواعد تحكم سيرورة التغيُّر الحضاري والتي تتكرَّر من زمنٍ لآخر بحسب شروط كل واقِعٍ وخصائصه.

في السياق الأوروبي، كانت الثورات المدروسة قاسماً مشتركاً بين عددٍ من الدول الأوروبية في فترة تاريخية حاسمة. ورغم الخلاف التاريخي بينها، واختلاف اللغات وتعدُّدها، واختلاف المذاهب الدينية بين الكنائس وبغضها لبعضها، فضلاً عن الصراع الاقتصادي بينها، فإن الشعوب في تلك الفترة استطاعت استلهاً قيم الحرية والنهوض، والتقاط إشارات التغيير ورسائله الممكنة من التجارب المجاورة لبعضها بغية إتمام قيم النهضة والأنوار وتمهيداً لعصر الحداثة.

فقد كانت تلك الثورات الشعبية (عام 1848م) حالةً فريدةً في تاريخ شعوب العالم، فلم يسبق أن شهد العالم انتقال ثوراتٍ شعبيةٍ بمطالب متشابهة من دولةٍ إلى أخرى بهذا الزخم وهذه السرعة، ولا شك أن التطور الصناعي الذي شهدته أوروبا في القرن التاسع عشر قد مهَّد لإمكانية انتقال الأفكار الثورية بالسرعة التي لم تكن ممكنةً في القرون السابقة، وهو الأمر الذي تطور فيما بعد ليصبح أكثر سرعةً في الزمن الحالي مع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي والثورة الرقمية والإعلامية.

(١) يشير إريك هوبزباوم في كتابه «عصر الثورة: أوروبا (1789-1848)» إلى أن القارئ سيجد نفسه إزاء كمٍّ هائلٍ من المطبوعات التي تتصل بالفترة الواقعة بين عامي 1789 و1848م، وهو كمٌّ لا يستطيع الإمام به أي فردٍ على الإطلاق، حتى وإن كان قادراً على أن يطلع عليه باللغات التي كُتِب بها، والواقع أن جميع المؤرخين لا يتقنون طبيعة الحال إلا عدداً قليلاً من اللغات أحسن الأحوال. (إريك هوبزباوم، «عصر الثورة»، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2007م، ص32).

(٢) إبراهيم ماجد الشاهين، «ثورات الشعوب الأوروبية 1848»، مركز نهوض للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2019م، ص17.



وقد حدّد المؤلف الهدف من دراسة الموضوع بشكل واضح في تمهيد الكتاب، وهو «استخلاص العبر والدروس»^(٣)، وأن «من متطلبات قراءة المستقبل أن يقرأ المرء الماضي، حتى وإن كانت الأحداث موضوع البحث قد وقعت في مناطق جغرافية بعيدة، وحضارات مختلفة»^(٤). فخدمة المستقبل في هذا الكتاب تكمن في تقديم الدروس من الماضي، ماضي فترة تاريخية معينة، بانتقاء الأحداث المفصلية بقضاياها وإشكالياتها وتطبيقاتها الممكنة مع ما يجري من أحداث في وقتنا الحاضر، مع التنبيه إلى قواعد سننية حاكمة للتغيير والإصلاح. وفي ذلك يؤكّد المؤلف أنه «عندما نرى اليوم العدالة والنظام والديمقراطية السائدة في مختلف دولها وأنظمتها، سواء أكانت جمهورية أم ملكية، فإننا نعجب من التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتقني الذي مرت به تلك الدول، وفي مدّة زمنية تعتبر قصيرة في عمر الشعوب، وتصبح بذلك تجربة تلك الدول أكثر ضرورة للدراسة واستخلاص العبر والدروس»^(٥).

جاء الكتاب في تمهيدٍ ومقدمةٍ وخاتمةٍ شملت مستخلصاتٍ وعبرًا، ويتوسط ذلك أربعة أبوابٍ موسّعة عناوينها كالآتي:

الباب الأول: ركائز التطور السياسي في أوروبا.

الباب الثاني: ثورات الشعوب في أوروبا.

الباب الثالث: الثورات المضادة.

الباب الرابع: الإصلاح.

وسنحاول أن نعرض خلاصاتٍ مركّبة لكل باب، مركّزين على أهم القضايا والإشكالات المعرفية والمنهجية التي عالجهها الكاتب مع ملاحظاتٍ نقدية لبعض القضايا المعرفية والتاريخية.

وقبل ذلك نشير إلى بعض الملاحظات العامة حول الكتاب، وأهمها:

لا يكتفي الكتاب بسرد وقائع تاريخية بسرد ما حدث من ثورات في أوروبا عام ١٨٤٨م، وإنما يقوم بتقديم تفسيراتٍ وتأويلاتٍ اجتماعية، وتحليل معرفي يربط بين الحاضر والماضي ويؤسّس لقواعد وسنن منهجية تشكّل في مجموعها وانتظام حلقاتها أرضيةً لتفسير النموذج التغييرى للثورة.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٢.

(٥) المرجع نفسه، ص ٥٧.

أن الكتاب يفتح للقارئ آفاقاً رحبة للتفكير تمكّنه من وضع مقارناتٍ ومقارباتٍ بين واقع أوروبا في القرن التاسع عشر وواقع السياق العربي والإسلامي اليوم فيما يخص قضايا الحريات وحقوق الإنسان والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلاقة الدين بالدولة.

التلميح والتصريح المتكرّر لقوانين التغيّر الحضاري وسُننه والعوامل المؤثرة فيه.

أن قوانين التغيّر الحضاري الجامعة لا تنفي وجود خصوصياتٍ لكل مجتمعاتٍ ينبغي مراعاتها واعتبارها في دراسة تحولاته الحضارية وتحليلها.

أن المطلوب من كل جيلٍ النظرُ في نضالات الأجيال السابقة وتضحياتهم في سبيل تحقيق مكاسب الأجيال اللاحقة، وكذلك العمل على تقويمها وتقويتها وتعزيز البناء الإيجابي عليها عرفاناً بالجميل، وتحقيقاً لاستمرارية الرسالة.

الباب الأول: ركائز التطور السياسي في أوروبا

يرى الكاتب أن استيعاب الظروف التي قادت إلى ثورات الشعوب في أوروبا عام 1848م، يفرض تحليلاً منهجياً لما حدث قبلها، ومن ذلك مركزية حدث الثورة الفرنسية سنة 1789م، الحدث الذي هزّ أوروبا، بل وتعداها إلى قارات أمريكا وآسيا وأفريقيا، حين «ألهمت جميع شعوب العالم بشعارها الثلاثي: «الحرية والأخوة والمساواة»، وإعلان حقوق الإنسان، والتأكيد على حرية الفرد واحترام كرامته، وطرح مفاهيم جديدة غير مرتبطة بالديانة المسيحية، مثل مركزية التأمل والعقل في التعرف إلى وجود الخالق. وكان من نتائجها المباشرة إلغاء الملكية وإقرار النظام الجمهوري، وتثبيت مبدأ الفصل بين السلطات، وفصل الدين عن الدولة، وإقرار مبدأ المساواة بين المواطنين، وضمان حرية التعبير»^(٦). وهذه كلها مبادئ أصبحت الآن من بديهيات الحياة، ولكنها في عام 1789م كانت أفكاراً جديدة تتحدى التقاليد والمعتقدات والحقوق التي يدّعي الملوك والنبلاء أنها حقوقٌ إلهية.

ورغم أن تلك الثورة لم تستمر بدورها طويلاً، فإنها فسحت المجال واسعاً لإعادة تقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مختلف الدول الأوروبية، خاصةً وأن المجتمعات في أوروبا كانت تمر

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٩.



بتغييراتٍ سريعة وكبيرة منذ مطلع القرن التاسع عشر، بسبب تطور الأساليب الصناعية، والتحول اللافت من مجتمعٍ يعتمد على الزراعة إلى مجتمعٍ يعتمد على الصناعة. وفي ضوء ذلك، يحلّل الكاتب مضامين هذا الباب في ثلاث ركائز أساسية، وهي ركائز تتكرّر مضامينها ومعانيها وتداعياتها طيلة فصول الكتاب، وقد آثرنا أن نجمع بعضاً من تلك المضامين بطريقة تداخلية تبرز وحدة مضمون الكتاب وتكاملته:

📖 الركيزة الأولى: الإصلاح الديني

لقد عرف مخاض الإصلاح الديني في الغرب تدرجاً وتراوح بين الحدة والاعتدال، ولكن التضحيات فيه كانت جسيمةً ومحوريةً في مسار التطور الديني والحضاري الغربي، حيث أثمرت فتح الأبواب أمام حرية الفكر وحرية العبادة والاتصال المباشر بالخالق دون الحاجة إلى من يفسر تعاليم الدين على هواه وما يناسبه أو يقتنع به. ولعل الحركة الإصلاحية التي تزعمها - من داخل الدائرة الدينية - مارتن لوثر وتنبيرغ في ألمانيا سنة ١٥١٧م، تُعدُّ لحظةً فارقةً في إطلاق بداية الإصلاح الديني بإعلانه الذي تضمّن خمسة وتسعين بنداً انتقد فيها المفاهيم الدينية التي كانت تفرضها الكنيسة في روما على المسيحية، والتي جسدتها الممارسات المنحرفة للبابا ورجال الدين. وقد تابع تلك الحركة النقدية مصلحون وعلماء لاهوت من بعده لثلاثة قرونٍ أخرى، اتخذت أشكالاً عدّة، من بينها محاولات من داخل المؤسسة الدينية لتعالج أمراضها بنفسها، وغالباً ما كان يتمُّ إسكات تلك الأصوات المنتقدة؛ إذ «لم تكن هناك رحمة ولا عقلانية من الكنيسة في التعامل مع كل من يدعو إلى إدخال إصلاحاتٍ - ولو شكلية - على أداء الكنيسة وممارسات رجالها، فقد أريق دمًا وهم أو تمَّ إحراقهم باعتبارهم منافقين وسحرة»^(٧). أما الانتقادات من خارج المؤسسة الدينية، فكانت هي الأوسع والأهم، خاصةً وأن الثورات المدروسة في أثناء الكتاب لم تكن ضد النظام السياسي وحده بقدر ما كانت ضد تحالفٍ ثنائيٍّ بين المؤسسة الدينية ومؤسسة النظام الحاكم لتحقيق مطالب اجتماعية واقتصادية تراكمت لمُدّة طويلة.

ولكن قوة الكنيسة وهيمنتها جعلت المواجهة معقّدةً وطويلة الأمد، حيث لم يكن بالإمكان فرز العوامل الدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن بعضها، حيث تشابكت جميعها في معادلة مرّعبة، وقد فرض نضال تلك الثورات خلخلة موقع الكنيسة لتخفّف من قبضتها أو تنسحب من واقعٍ بدأ يتحوّل تدريجيّاً إلى العصر الحديث.

من أهم نتائج هذا الإصلاح بداية انزياح مركز القوة من الكنيسة (التي كانت تشكّل مركز الثقل في أمور الدين والدنيا) إلى الدولة التي ستتولّى إصدار القوانين المنظمة لرجال الدين، والشؤون الاجتماعية والاقتصادية للدولة. ولكن أمر تقليص دور الدين المسيحي وفصل الدين عن الدولة لم يحظَ بقبول تامٍّ لدى فئات المجتمع؛ إذ إن ذلك التحول عرف مواجهاتٍ عنيفةً ليس فقط بسبب رد الفعل الكنيسة، ولكن أيضاً بسبب «رد فعل واسع النطاق عند عامّة الشعب، الذين رفضوا تفريخ المجتمع من الدين المسيحي ومحاولات السلطة في إحلال أفكار فلسفية محل الدين، حتى وصلت الأمور إلى حدٍّ مهاجمة رجال الثورة وممثلي السلطة، والتعاطف مع رجال الدين وحمائهم»^(٨).

الركيزة الثانية: التنوير الفكري

ترتبط ثورات ١٨٤٨م بمنجزات عصر الأنوار^(٩) في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والذي عُرف بنزعه العقلية (Age of Reason)، وجاء بالفكر الفلسفي لتقديم مفاهيم جديدة في الاجتماع والسياسة والأخلاق وغيرها، حيث كانت نظرياته تمهيداً للإصلاح السياسي ثم الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، فحرّر العقول من تسلُّط الغير، وشجّع على حرية التعبير عن الرأي، كما كان له تأثير واسع في تعميم الثقافة في المجتمع ونشر الإنجيل، فثماره غيّرت وجه التاريخ الإنساني. وقد كان لانطلاق حركة الإعلام فيما بعد - خاصة طباعة الجرائد - دور مهمٌّ في الدخول في عصر جديدٍ بزيادة الوعي بما استجدَّ من قضايا الدولة والدين والمجتمع، وهو عصر الاتصالات السريعة (بمنطق ذلك الزمان) الذي تجسّد في اختراع التلغراف والقطار والسفينة البخارية، مما ساهم - إلى حدٍّ كبيرٍ - في نقل المعلومات والتفاصيل إلى الجماهير في حينها^(١٠). كما بدأ تأسيس الأحزاب السياسية بدءاً من بريطانيا، ولكنها تأخرت في دولٍ أخرى لتباين المواقف من الأحزاب وأدوارها السلبية المحتملة.

ومن الطرائف الدالّة على إصرار المجتمع للسير قدماً بالإصلاحات إلى مبتغائها ابتكار أساليب جديدة لتخطي القيود المفروضة من السلطة ومنعها للتجمعات السياسية أو مصادرتها للجرائد، حيث يتمُّ اللجوء - من جهة - إلى «إنشاء جمعياتٍ تهدف إلى نشاطاتٍ سياسية، ولكن تحت غطاء غير سياسيٍّ (علمي،

(٨) المرجع نفسه، ص ١٢٧.

(٩) يظهر أن عصر الأنوار هو العامل الأساسي في تجهيز مفاهيم عموم الشعب لتقبل إمكانية المساس بالنظام القائم، سواء كان النظام السياسي متمثلاً في الملك، أو النظام الديني متمثلاً في الكنيسة ورجالها، أو النظام الاجتماعي الذي كرس مفهوم الطبقة، وفرض على الفرد أن يتقبّل وضعه الاجتماعي وألاً يتطلّع إلى الترقّي إلى الطبقات العليا.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٩٤.



مهني، اجتماعي، رياضي، فني...). ومن جهة أخرى، اللجوء إلى تنظيم الحفلات والولائم والتكريمات والمناسبات الدينية والتاريخية، يتمُّ خلالها إلقاء الخطب السياسية المعارضة والكلمات التي تلهب مشاعر الجماهير. وفي فتراتٍ لاحقة، كانت مناسبة الانتخابات التي ترتبها السلطة الغطاء المثالي لممارسة حرية التعبير وجمع الجماهير»^(١١).

ولكن عملية التنوير الفكري كانت دائماً معرّضةً للتضييق والملاحقة، ومتابعةً من قبل السلطة الدينية والسياسية بحكم تعارض مصالحها مع مبادئه، فالعديد من زعماء الإصلاح ورموزه تعرضوا للتضييق والملاحقة والاعتقال والتشريد والنفي وتلفيق التهم، كما أن قوانين أغلب الدول الأوروبية حينئذ كانت تمنع تشكيل الأحزاب السياسية بداعي الحفاظ على الوحدة الوطنية وتفادي الفوضى السياسية والصراعات الداخلية، وتجنّب تدخّل قوى أجنبية عن طريق اختراق تلك الأحزاب لأغراض الإضرار بالوطن.

📖 الركيّزة الثالثة: اكتساب الشعوب ثقتها بنفسها للتحرك والتضحية من أجل حريتها وكرامتها لتبدأ ثوراتها

وهي نتيجة لحركة التنوير والإصلاح الديني، فضلاً عن الثورة الصناعية التي ساهمت في تحريك عجلة الحريات بإحداث تغييراتٍ جذرية في المجتمع، وخلق طبقة اجتماعية واقتصادية وسطى استطاعت ولوج التعليم الجامعي واقتحام مهن راقية أمدهم بالثقة بالنفس والاعتداد بالقدرات والمكانة. أما الطبقات العاملة، فقد وجدت في الاشتراكية أيديولوجيةً مناسبةً للخروج من حالة الظلم والاستغلال من قبل أصحاب المصانع بالمطالبة بالمشاركة بالتساوي في حكم الدولة، فأصبحت الحركات العمالية أكثر فعاليةً ونشاطاً، وسعت إلى تكوين نقاباتٍ لتوسيع دائرة حقوقهم. وقد كان لهذا الجهد آثاره الكبيرة على أوضاع عمّال العالم، بالنظر إلى لائحة المطالب التي انطلقت شرارتها منذ ذلك الوقت والمتعلّقة بالأجور العادلة، وتحديد ساعات العمل في اليوم، وتحسين الظروف، وتوفير السلامة في المصانع، والمطالبة بيومين استراحة في الأسبوع، واستغلال الأطفال في المصانع، وهي المطالب نفسها التي ما زالت أولويةً لعمّال العالم في الزمن المعاصر. ولم يكن من السهل تحقيق تلك المطالب في بداياتها الأولى؛ إذ قوبلت الحركات النضالية بالقمع

(١١) المرجع نفسه، ص ٦٥. وكمثالٍ على ذلك، يشير الكاتب في موضعٍ آخر إلى الشرارة التي قادت إلى الثورة في فرنسا عام ١٨٤٨م، وهي منع الحكومة لحفلٍ نظّمه جمهوريون وليبراليون معتدلون بمناسبة ذكرى ميلاد جورج واشنطن! حيث تمّ استغلال هذه الحدث من طرف متطرفين من المعارضة ونظموا مظاهرة تحولت سريعاً إلى ثورة، حيث وضعوا المتاريس في طرقات باريس، وتوافد أعداد أكبر من المتظاهرين، وإطلاق الحشود لشعاراتٍ معارضة للملك ورئيس وزرائه (ص ١٤٤).

والعنف أحياناً من قبل السلطة أو من قبل أصحاب الأعمال بدعمٍ وتواطؤٍ من السلطة.

ومن أهم مميزات هذه الركائز الثلاث نذكر:

- ضرورة النظر إليها في سياق أوروبا القرن التاسع عشر حين كان غالبية سكانها من الفلاحين البسطاء وبداية تحولهم مع الثورة الصناعية من البوادي إلى السكن الحضري في المدن دون إعداد لذلك.
- مركزية البُعد الاجتماعي والاقتصادي فيها.
- أن السياق السياسي لتلك الركائز كان قائماً على نظامٍ موزعٍ بين الملك باعتباره السلطة العليا، والكنيسة ذات التأثير المباشر في عامّة الشعب الذي عانى من غياب تقديم خدماتٍ متكاملة للمواطنين، في مقابل ضرائب يتحمّل عبئها البسطاء من المجتمع.
- الدور البارز لقيادة الفكر والمجتمع فيها، حيث برز فيها دور الفلاسفة والمنظرين في تحليل الأوضاع الاجتماعية واقتراح الحلول وإطلاق النظريات التي ما زال بعضها يتردّد إلى يومنا هذا.
- أنها متداخلة بعضها في بعض وغير محدّدة البداية والنهاية.

الباب الثاني: ثورات الشعوب في أوروبا

صحيح أن لكل ثورة أوروبية سياقها الخاص، ولكل تجربة تفاصيل على مستوى روادها، وحدّتها، وطبيعة مطالبها، وممارسات حكّامها، وردود أفعال الثورة المضادة؛ إلا أنه توجد عوامل مشتركة بارزة لقيامها، من أهمها: تراكم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي أدت إلى ارتفاع درجة الرفض الشعبي للأنظمة القائمة وممارساتها، مثل سوء الإنتاج الزراعي، واستمرار بقايا النظام الإقطاعي، والزيادات المطردة لعدد السكّان، وكساد اقتصادي أدى إلى فقدان الآلاف لوظائفهم، فضلاً عن عوامل طبيعية مثل الجفاف وسوء الأحوال الجوية وتفاقم سُخِّ الغذاء، وانتشار الأمراض، وهي الظروف التي أدت مجتمعة إلى انتشار نقمة غالبية الشعب على الأنظمة، وبروز أفكار ثورية معادية للأنظمة التقليدية.

مجمل التفاصيل التي أوردها الكاتب في الباب الثاني عن ثورات الشعوب الأوروبية سنة 1848م، تمكّن القارئ من تشكيل صورةٍ عامّةٍ عن أوضاع أوروبا خلال تلك الفترة، حيث مهّد الكاتب مرةً أخرى ببيان استمرار آثار الثورة الفرنسية الأولى لسنة 1789م في المجال الأوروبي، بعدها جاء الحديث عن ثورات



١٨٤٨م بدءاً مرة أخرى من فرنسا، والثورة في الممالك الألمانية، والإمبراطورية النمساوية، وإيطاليا، وبولندا، وهنغاريا، والتشيك، ثم الحديث عن دول ذات أوضاعٍ خاصّة.

من البديهي أن تكون الثورات العنيفة راجعةً إلى أوضاعٍ اجتماعية واقتصادية صعبة، إلا أن الدول ذات الأوضاع الخاصّة كانت الثورة فيها محدودةً، إمّا بسبب الخطوات الاستباقية للحكّام من خلال مبادراتٍ اجتماعية واقتصادية وحقوقية جادّة وفعّالة، وإمّا بسبب الوضع التاريخي والسياسي في كل دولة. فإسبانيا والبرتغال مثلاً، ورغم قربهما من فرنسا، كانت القوة الحاكمة حاسمةً في قمع أي تحركٍ شعبيٍّ أو محاولة ثورية. أما بريطانيا فخصوصيتها التاريخية جعلت من حدّة الثورة فيها خفيفةً، وكذلك بفضل الثورات الإصلاحية المبكّرة التي أفرزت بنياناً قويّاً في الحياة الدستورية ومؤسساتها، فضلاً عن نزوح المجتمع المدني والتقاليد البريطانية في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وبلجيكا اختارت منذ اقتطاعها من هولندا سنة ١٨٣٠م نظام الملكية الدستورية واعتمادها دستور ١٨٣١م الذي كان في ذلك الوقت من أفضل دساتير أوروبا وأكثرها ليبراليةً. من جانبٍ آخر، كانت الإمبراطورية الروسية في تلك الحقبة دولةً بوليسيةً فرضت سيطرتها من خلال القمع والانتشار المخابراتي وسجن رموز المعارضة، وهو الأسلوب نفسه الذي جوبهت به الثورة الشعبية من قبل النظام سنة ١٩١٧م.

بقايا آثار الثورة الفرنسية الأولى (١٧٨٩م) وتداعياتها شكّلت بؤرةً مركزيةً في هذا الباب، «الفكر الذي بنت عليه الثورة فلسفتها والذي حاول رجالها أن يترجموه إلى قوانين ومبادئ تقود البلاد وتنظّم الحياة بكل أوجهها، أصبح جزءاً خالداً من الحضارة الإنسانية، وأصبح أساساً طبيعياً لكل ثورة بغضّ النظر عن موقعها الجغرافي أو لغة شعبها»^(١٢). ولعل عبارة: «عندما تعطس فرنسا، تصاب أوروبا بالزكام»، تلخّص حجم تأثير قيم الثورة الفرنسية، خاصّةً وأن بداية ثورات الدول الأوروبية لسنة ١٨٤٨م كانت من فرنسا مرةً أخرى ثم انتشرت في باقي الدول الأوروبية. وقد شكّل وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية والجاليات الأوروبية في فرنسا أرضاً خصبةً لنقل الأفكار الثورية وتصديرها إلى ديارهم^(١٣). فضلاً عن الأدوار المحورية لنابليون وحروبه في أوروبا التي تركت أثراً كبيراً في إحداث تغييراتٍ سياسية وجغرافية واجتماعية استمرت لسنواتٍ بعد موته^(١٤).

صحيح أن المطالب الاقتصادية والاجتماعية كانت مركزيةً في اندلاع تلك الثورات الأوروبية، ولكن توجد أسباب أخرى شكّلت وقوداً محرّكاً لها، من بينها المشاعر القومية والوعي بالخصوصية الإثنية واللغوية وتاريخ

(١٢) المرجع نفسه، ص ١٣٤.

(١٣) المرجع نفسه، ص ٩٤.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٩٦.

الصراع بين الدول، كما أن تلك الثورات لم تكن صناعةً خاصةً من قِبَل الفلاحين المقهورين والطبقات العمالية الدنيا، بل شارك فيها الطلبة والأكاديميون والصحافيون والفنانون والعمال والموظفون العامون، بل حتى النساء والأطفال، وقد تنبّه الكاتب إلى دور رجال الفكر والأدب في تجسيد تطورات الأحداث السياسية في المنطقة ضمن أشكالٍ فكرية وأدبية، فالفيلسوف الألماني كارل ماركس كان من المتابعين لهذا التطور الذي يجري في فرنسا^(١٥)، ومعاصراً لأحداث ثورات ١٨٤٨م، وقد كتب كتبه ومقالاته الشهيرة حول الثورة الشعبية وحرب الطبقات واستغلال الطبقات البرجوازية للطبقات الكادحة وسبل التغيير في المجتمع^(١٦). إلا أن «نبوءته لم تتحقق بأن البروليتاريا ستتوحد لتقوم بثورتها التاريخية، وهذا يرجع إلى غياب وجود قيادة عمالية تلتف حولها جميع فئات العمّال؛ وبذلك أصبحت قيادة الثورة حكرًا على الليبراليين المثقفين»^(١٧). والحقيقة أن نظرية ماركس وإنجلز (من خلال كتابهما المشترك) لا تعكس وضع العمّال وقناعاتهم، فالعمّال لم يشاركوا في الثورة بداعٍ عقديٍّ، ولكنها كانت ردّة فعلٍ على الوضع الاقتصادي المأساوي الذي كانوا يعيشون فيه^(١٨). من جانبٍ آخر، جسدت قصة فيكتور هوغو الشهيرة «البؤساء» الانتفاضة والمذبحة التي وقعت في باريس عام ١٨٣٤م^(١٩)، وكان للشاعر الفرنسي لامارتين دور بارز في الثورة الفرنسية الثانية ثم أصبح وزيرًا للخارجية في الحكومة الثورية^(٢٠). كما تعرض بعض المفكرين والأدباء للتضييق والاعتقال، على الرغم من سلمية تحركاتهم وتواصلهم، «ومن أشهر المجموعات التي تعرضت للاعتقال مجموعة من الأدباء والمفكرين الروس التي كان يطلق عليها مجموعة بيتراشيفسكي، والتي كان أحد أعضائها الأديب الشهير فيدور ديستوفيسكي. وبالتأكيد، فإن هذه المجموعة لم تكن ثوريةً ولا عنيفةً في توجهاتها، ولكنها كانت تسعى إلى التواصل مع غالبية أفراد الشعب من طبقة الفلاحين والفقراء لنشر التوعية والثقافة حول حقوقهم ومحاولة كسبهم لتبني أفكارهم الليبرالية»^(٢١). ومن غريب المواقف التي جسدت تقاطبية الثقافي والسياسي «اتخاذ القيصر (قيصر روسيا) موقفًا مضادًا من الطلبة عمومًا وطلبة الجامعة خاصةً... وقد تقرر تخفيض الطلبة المقبولين في الجامعات بنسبٍ كبيرة، وهكذا خسرت روسيا جيلًا كاملًا من المتعلّمين والمثقفين والتقنيين من أجل موقفٍ سياسيٍّ يعطي النظام قليلًا من الزمن لا قيمة له في حساب الشعوب والأمم»^(٢٢).

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٤٠.

(١٦) المرجع نفسه، ص ٤٠٧.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٢٩٦.

(١٨) المرجع نفسه، ص ٢٩٦.

(١٩) المرجع نفسه، ص ١٤٠.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ٢٦٥.

(٢١) المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٢٦١.



لقد استأثر الباب الثاني بأكثر من ثلث الكتاب (١٧٧ صفحةً من مجموع ٤٣٢)، فطبيعة موضوعه فرضت ذلك، أي بيان السياق الاجتماعي والسياسي لكل ثورة، وأسبابها وأبرز مطالبها، والشرارات الأولى التي أدت إلى اندلاعها، وطبيعة المتدخلين فيها^(٢٣)، وآثارها الداخلية والخارجية، ونتائجها المباشرة وغير المباشرة، مع التنبيه على النماذج المعرفية المؤطرة لها، مثل علاقة الديني بالسياسي، ودور حركة التنوير، وتقابلية الاعتدال والتطرف، وعلاقة الفكر بالواقع، وقضية اللغة والهوية القومية، مع تحليل بعض مواقف الأطراف الفاعلة في تلك الثورات، مبرزاً - بحسب اجتهاده وتقديره - جوانب الحكمة والطيش منها. إلا أن أهم ما يسترعي القارئ لهذا الباب هو سعي المؤلف إلى استخلاص جملةٍ من القواعد المؤطرة لحركية الثورة، والقاعدة متى تكررت تفرّرت وتأكدت حقيقتها وجريانها، ومن تلك القواعد نذكر:

لا تحدث الثورة ضمن برنامج زمنيّ محدّد مسبقاً، فمن الممكن توقعها ولكن لا يمكن التنبؤ بتوقيتها، وإنما تأتي غالباً بشكل مفاجئ اعتماداً على عدّة عوامل، بعضها يمكن تقديره (زيادة البطالة والفقر، وانهيار العملة الوطنية، وزيادة التعسّف والقمع في السلطة...)، والبعض الآخر غير منظور (مثل حادثة مفاجئة، وإشاعة موقف معين، وموت شخص، وقيام ثورة في دولة مجاورة...)^(٢٤).

لا تقوم الثورات على أساس مطالب كمالية أو تحسينية؛ إذ إن الشعوب ترضى بتحقيق مطالب دنيا من الكرامة والعيش بسلام، وتتفادى التصادم مع السلطة؛ ولذا فهي تقبل ببعض القيود التي تفرضها السلطة تحت حجج المحافظة على الاستقرار والصالح العام، ومحاربة الإرهاب وإنقاذ الاقتصاد في البلاد من الفوضويين والحاquدين وعملاء الدول الأجنبية^(٢٥). فالشعوب تفرح باستجابة الحاكم لأدنى مطالبها، ولا تسعى إلى العنف إلا عندما تصل إلى مرحلةٍ تشعر فيها أن الحاكم قد أغلق أبوابه وأذنيه أمام كل نصيحةٍ ومشورةٍ صادقة^(٢٦).

(٢٣) كثيرة هي الأطراف التي تدخلت في ثورات ١٨٤٨م، في هذا الإطار يجدر تصحيح معلومة عرضية أوردها الكاتب إبان ذروة الثورة الشعبية الفرنسية لعام ١٨٤٨م، حيث أشار إلى أن الملك لويس فيليب كان في موقفٍ حرجٍ، وقام بتكليف المعارضة بتشكيل الحكومة؛ ولكنه عين المارشال توماس روبرت بوجو قائداً عاماً للقوات المسلحة الفرنسية... وكان يُطلق عليه الجزار بسبب ممارساته العنيفة تجاه المواطنين الجزائريين والمغاربة (ص ١٤٨). بالفعل، ارتكب بوجو مجازر فظيعةً ضد المواطنين الجزائريين بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠م، ولكن ذكر المغاربة هنا غير دقيق؛ إذ إنه في تلك الفترة - أي سنة ١٨٤٨م - لم يكن قد فُرضت الحماية الفرنسية على المغرب بعد، حيث تأخّر ذلك إلى سنة ١٩١٢م، كما أن المارشال توماس روبرت بوجو توفي بباريس في ١٠ يونيو ١٨٤٩م قبل فرض الحماية على المغرب.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٦٩.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ٧٣.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ٢٣٩.

تُحدث الثورة صدمةً أولى لدى قيادات السلطة تفقدها اتزانها للفترة الأولى، ولكن السلطة سرعان ما تستعيد وعيها وتبدأ في إجهاض الثورة^(٢٧). وسياق الحديث هنا مرتبط بثورات ١٨٤٨م، التي لم تستمر إلا قليلاً.

لا تسلم أي ثورة في بداياتها من الفوضى والنهبِ والسلبِ والتخريب والانتقام، وصعوبة قيادة الجماهير والسيطرة عليهم؛ إذ لا بدّ أن تخلّف آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية تخدم مصالح البعض وتضرّ بآخرين.

لكل ثورة ضحايا أبرياء؛ إذ إن العداة لفئة معينة أو طبقة بذاتها في المجتمع تجعل من أهداف الثورة تفريخ البلاد من هذه الفئة أو الطائفة بأكملها، فيخسر المجتمع أعداداً كبيرة ممّن يشكّلون قادةً ورواداً في عدّة مجالات، وهذا ما حدث مثلاً في الثورة الفرنسية، حين وجّهت عداها للمعتدلين البرجوازيين، ولم يكن أغلب هؤلاء سيئين أو معادين للثورة والإصلاح^(٢٨).

تبرز ثنائية الاعتدال والتطرف بين الشعب والنظام بشكلٍ واضحٍ في أثناء قيام الثورات، فالمعتدلون من الثوار يطالبون بحلولٍ توافقيةٍ قد لا تمسّ جوهر النظام، مثل المطالبة بإصلاحاتٍ سياسية وإصدار دستور يضمن الحقوق والحريات، بينما قد يطالب المتطرفون بتغيير نظام الحكم، ومن جانبٍ آخر يظهر المعتدلون من النظام تفهماً لمطالب الثوار ويسعون لتحقيق ما أمكن منها دون استخدام السلاح، بينما يواجه النظام المتطرفين بيدٍ من حديدٍ وبلغة العنف والقمع والاعتقال والاغتيال والنفي.

من النادر أن يستسلم النظام القائم بسهولة لرغبات الشعوب في التغيير، وإن حدث فإن ذلك يكون إرغاماً وليس اقتناعاً^(٢٩). وحتى نظرهم الجدي إلى مطالب الشعوب كانت تعقبه «خطوات دائماً ما تكون قاصرة عن طموحات الشعب»^(٣٠)، قرارات تتأرجح بين إصدار دساتير شكلية ترضي الجماهير، وإقالات لرموز سياسية مع استمرار النهج السياسي والاقتصادي نفسه، وعموماً «قليل من أصحاب السلطة من يستفيد ويتعلّم من دروس التاريخ»^(٣١).

(٢٧) المرجع نفسه، ص ٧٣.

(٢٨) المرجع نفسه، ص ١١٣.

(٢٩) المرجع نفسه، ص ٧٣.

(٣٠) المرجع نفسه، ص ٩٣.

(٣١) المرجع نفسه، ص ١٨٠.



من الخطأ أن يُتوهَّم نجاح الثورة نهائيًّا على النظام القديم، فالنجاح الظاهري لا يعكس زواله نهائيًّا، وحين يلتقط النظام القديم أنفاسه ثم يعود، يعود بقوة ليضرب الثوار والثورة تحت ادعاءاتٍ مختلفة، وقد يحدث أن ينقسم الثوار فيما بينهم فيتم التخلُّص ممَّن كان السبب الأول لاندلاع الثورة، وهنا تتحقَّق مقولة: «إن الثورة تأكل أبناءها»^(٣٢).

الملاحقة والسجن لا يمنعان الثورات، بل على العكس من ذلك، قد يتحول القمع إلى وقودٍ يهيئ الساحة لبروز المزيد من القادة، والأخطر أن هؤلاء القادة الجدد عادة ما يكونون أكثر تطرفًا وأقلَّ تسامحًا مع النظام من أولئك الذين تعرضوا للاعتقال والنفي.

حين تتضافر أسباب الثورة وتنضج، يصبح التغيير أمرًا حتميًا، ويصبح من اللازم أن «تبادر الحكومات إلى معالجتها بحكمة ونظرة بعيدة، وتكون مستعدةً لتقديم حلولٍ وتغييراتٍ جذريةٍ وتقبلها، وليس خطوات شكلية لامتناس الغضب الجماهيري»^(٣٣).

التنبؤ بحدوث الثورة أمر ممكن، ولكن الغالب أن الأصوات المحذِّرة منها لا يلتفت إليها، في هذا الصدد أشار الكاتب إلى أمثلة أبرزها ما انتبه إليه المفكِّر السياسي وعضو البرلمان الفرنسي أليكسس دي توكوفيل من الخطر الذي تمر منه البلاد، فحدَّر زملاءه في البرلمان قبل وقوع أحداث الثورة من أن فرنسا على فوهة بركان قارب على الانفجار، وقد أثبت التاريخ صحَّة توقعاته، وأنه لا يمكن الاستهانة بعبر التاريخ ودروسه^(٣٤).

دور النخبة مركزيٌّ في الثورة، من أجل ترشيدها وعقلنتها وتنظيمها والعمل على استمرارها؛ إذ من دون النخبة تصبح الثورة فوضى، وتحوَّل إلى مظاهرة يسهل على النظام ضربها وتخويف جماهيرها، ومن ثمَّ إجهاضها^(٣٥). ولكن العمل السياسي يتطلَّب أكثر من الذكاء الأكاديمي؛ فالعمل السياسي يتطلب نظرةً واقعيَّةً تتخطَّى المبادئ والمواقف المثالية لكي يستطيع الساسة التوصل إلى حلولٍ تحظى بقبول الغالبية^(٣٦).

(٣٢) المرجع نفسه، ص ١٢٠.

(٣٣) المرجع نفسه، ص ٩١.

(٣٤) المرجع نفسه، ص ١٤٣ و ١٥٤.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ٧٣.

(٣٦) المرجع نفسه، ص ١٨١.

الباب الثالث: الثورات المضادة

عند دراسة ثورة ما، فإنه ينبغي أيضاً أن تصاحبها دراسة حول الثورة المضادة، ويقال إنه لا توجد ثورة دون وجود ثورة مضادة، سواء من النظام القائم أو من غيره من مكونات الشعوب. «والثورة المضادة لا تصرح أبداً بأنها آتية لإعادة الأوضاع لما كانت عليه، ولكنها عادة ما تلجأ إلى رفع شعاراتٍ مناهضة للثورة مستغلة بعض الأحداث الحقيقية أو المختلقة لتبرير تحركها، حتى إن بعض الثورات المضادة تدّعي أنها جاءت لحماية الثورة، أو من أجل التغيير إلى الأفضل، ولكنها في حقيقتها ثورة رجعية تهدف إلى إجهاد الثورة والعودة إلى أوضاع ما قبل الثورة ولو كانت ذات وجوه جديدة»^(٣٧). فالثورات المضادة لم تكن ثوراتٍ بالمعنى الدقيق، و«إما المقصود بها هو تجمُّع القوى الرجعية»^(٣٨) لتفريغ ثورات الشعوب من مكاسبها، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل العام ١٨٤٨م^(٣٩).

فلم تحرز ثورات الشعوب في أوروبا ١٨٤٨م إجماعاً عاماً كلياً؛ إذ قوبلت من قبل أطراف عديدة بالتشكيك والاستهزاء والرفض، «كما أن البعض صنّفها بأنها الثورات الرومانسية، كما سموها بعد ذلك برييع الشعوب، بينما كان هناك آخرون يبرزون الجوانب السلبية منها، وتصويرها وكأنها فقاعات ذات وجود مؤقت، وأن قادة تلك الثورات لم يملكو الكفاءة ولا الشجاعة الكافيتين لقيادة الثورة»^(٤٠).

شملت الانتقادات لتلك الثورات جوانب عدّة؛ فبالنظر إلى الفاعلين فيها، لم يكونوا فئاتٍ متجانسة؛ إذ سرعان ما حصل الانقسام بينهم لاختلاف أهدافهم وتباين مصالحهم، «فلم يكن للثورة قيادة محنكة ذات خبرةٍ تمثّل مختلف الفئات، ولم تكن هناك أهداف واضحة للثورة متفق عليها، ولم يملك القادة

(٣٧) المرجع نفسه، ص ٢٧٠.

(٣٨) يتكرّر إيراد عبارة «القوى الرجعية» كثيراً في أثناء الباب الثالث، وسياقها يحيل إلى أن المقصود منها هو الأنظمة التقليدية التي تحنّ إلى الماضي والأوضاع السابقة الراضية لكل تغيير وتجديد، وهي التي ناضلت لاسترداد مناصبها ومواقفها المفقودة من خلال الثورة المضادة. ولمفهوم الرجعية مضمون أيديولوجي توظفه في سياقاتٍ أخرى بعض التيارات العلمانية لوسم الخطابات الدينية التقليدية، وقد ينطبق جزء من تلك المعاني في سياق ثورات ١٨٤٨م، أي الإحالة إلى قوى النكوص والحنين إلى عصور الظلام والأيديولوجية التقليدية المتسلّطة على الفكر والحريّة والإبداع، ولكن تلك القوى الرجعية تبنت بدورها في تلك الفترة خطاب الإصلاح والتغيير لتحقيق مطالب الشعب، ومن ثمّ فلا شكّ أن المعنى الحيادي الدال على الأنظمة التقليدية أو السابقة هو المقصود في هذا السياق بعبارة القوى الرجعية.

(٣٩) المرجع نفسه، ص ٢٧٠.

(٤٠) المرجع نفسه، ص ٢٦٥.



الخبرة للوصول بسرعة إلى اتفاقاتٍ تضمن استمرار زخم الثورة»^(٤١). ومثال ذلك أن الفلاحين في الأرياف لم يكن همهم سوى نزع حقوق النبلاء في حماية الغابات والسهول عكس سكان الحواضر الذين انشغلوا بقضية الديمقراطية والنظام السياسي، وهو ما يؤكّد غياب رؤية شمولية تؤلّف بين المطالب جميعها. كما أن غالبية المشاركين فيها من البسطاء العامّة والفلاحين الذين يسهل إرجاعهم بوازع السلطان وكلمة الكنيسة، وحتى الأصوات القليلة من رجال الدين الذين وقفوا إلى جانب المظلومين وبثوا روح الكرامة والعزة في نفوس العباد كان مصيرهم الطرد من الكنيسة والحرمان من رحمتها^(٤٢).

وبخصوص نتائجها، فقد أفرزت في بداياتها تشكيلاتٍ برلمانيةً من دون كفاءة وتجربة، كما «فشلت في إقامة أنظمة تتوافق مع أهداف الثورات، بل إن الأنظمة التي أسقطتها هذه الثورات قد عادت إلى الحكم بصورة أو أخرى وخلال فتراتٍ وجيزة»^(٤٣). ومن تلك النتائج هيمنة الجوانب السياسية والعسكرية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم قدرتها على تحقيق تغييرات جذرية

وقد توفر للثورة المضادة عوامل عدّة ساعدتها على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، ومن أهمها القدرة على التنظيم، ورصيد التجارب السابقة، والإمكانات والقدرات المادية والمعنوية، ورغبة أغلب الثورات في الإبقاء على النظام الملكي للدولة^(٤٤)، وولاء المؤسسة العسكرية له، واستخدام الصحافة والجمعيات والمنظمات السياسية بطريقة أكثر نجاعةً لتحريك القوى الرجعية والمتعاطفة معها، ولتشويه صورة الثورة والظهور بمظهر الدفاع عن قيم المجتمع وتقاليدِه وعن الدين ورجاله، مستغلة في ذلك قضيتين محوريّتين هما: قضية الأمن^(٤٥) وقضية الدين والكنيسة^(٤٦)، أي مواجهة الفوضى والبلاء من جهة، واستغلال سيطرة الكنيسة على قلوب وعقول العامّة والبسطاء من الشعب على أساس أن طاعة الحاكم جزءٌ من طاعة الربّ.

كان للعوامل الخارجية كذلك دور مركزيّ في دعم الثورات المضادة، حيث إن الأنظمة المحافظة وحّدت وجهودها وساندت بعضها بعضًا لضمان استمرارها جميعًا، «وهذا ما يفسّر تحالف النظام الروسي مع

(٤١) المرجع نفسه، ص ٢٩٥.

(٤٢) المرجع نفسه، ص ٢٧٢.

(٤٣) المرجع نفسه، ص ٢٦٥.

(٤٤) تشكّل الثورة الفرنسية استثناءً في موقف الثوار من المؤسسة الحاكمة، حيث قام الثوار بإجراء تغييراتٍ شاملة في الأجهزة البيروقراطية والعسكرية، مما ساهم إلى حدّ كبير في تثبيت الثورة ورجالها، على النقيض من الثورات الأخرى التي حافظت على الأجهزة القائمة قبل الثورة والمالية للملك.

(٤٥) المرجع نفسه، ص ٢٧٥.

(٤٦) المرجع نفسه، ص ٢٧٦.

بروسيا في توفير الحماية للنظام النمساوي، ودخول القوات الروسية إلى الأراضي الهنغارية لقمع الثورة وإعادة سلطة الإمبراطورية النمساوية، علماً أن الشعب الهنغاري هو أقرب إلى الشعب الروسي منه إلى الألمان»^(٤٧). ومنها أيضاً ما قام به لويس نابليون من معارك لسحق حكومة الثورة في روما وإعادة النظام البابوي في روما^(٤٨)، وقد أكمل البابا مهمة الثورة المضادة حين أصر على ملاحقة كل من شارك في الثورة ومعاقبته، بلا مجال للعفو والتوافق^(٤٩).

وعلى العموم، استطاعت الثورات والثورات المضادة أن تخلخل الأوضاع القائمة بأشكال معينة؛ إذ إنه «وبعد عقود من الزمن أصبح من الواضح أن تلك الثورات، وإن كان تم إجهاضها خلال فترة زمنية قصيرة، تمتد إلى عام واحد أو عامين، إلا أنها حققت الكثير لصالح الفلاحين والبسطاء في الأرياف، وتم تقطيع أوصال الإقطاع في الأقطار الأوروبية كافة، وكذلك تم إلغاء نظام السخرة، ووصلت المفاهيم الحديثة إلى الفلاحين حول حقوقهم السياسية، وحول حقوقهم المدنية»^(٥٠)، كما استمرت النوادي السياسية الليبرالية في نشاطاتها منذ ذلك الوقت.

الباب الرابع: الإصلاح

يحاول هذا الباب أن يقدم تأطيراً معرفياً ومنهجياً لمجمل ما ورد في الأبواب السابقة، وذلك لاستكمال الصورة الكبيرة والمعقدة لمضامين الكتاب، وقد تضمّن هذا الباب عشرة فصول؛ حيث يمكن اعتبار الفصول الستة الأولى تأطيراً نظرياً لأسباب ثورات ١٨٤٨م ودواعيها، حيث جاءت عناوينها كالآتي: الثورات والكنيسة، الإصلاح الديني، عصر التنوير، الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الاجتماعي. أما الفصول الأربعة المتبقية، فقد خصّصت لمآلات الفكر الغربي عمومًا عبر مسيرة تحولاتٍ مرّبة، فجاءت عناوينها كالآتي: فصل الدين عن الدولة، العلمانية، الليبرالية، أثر ثورات ١٨٤٨م في منهج التعليم وفلسفته.

لقد عانى الغرب من مخلفات عصور الظلام في القرون الوسطى، واستمرت الشعوب لفترة طويلة تحت هيمنة الكنيسة والنظام الإقطاعي للملك والنبلاء، ومع عصر النهضة وحركات الإصلاح الديني،

(٤٧) المرجع نفسه، ص ٢٩٢.

(٤٨) المرجع نفسه، ص ٣٠٤.

(٤٩) المرجع نفسه، ص ٣٠٦.

(٥٠) المرجع نفسه، ص ٢٧٩.



جاء عصر التنوير والثورة الصناعية، فتغيّرت أنماط الحياة، وازداد منسوب الوعي الإنساني بمختلف قضايا الوجود، فكانت الثورات إحدى السُّبل لإرغام السلطة المطلقة على تحقيق التوازن السياسي والتغيير الاقتصادي والاجتماعي المطلوب.

ومما يبرزه المؤلف أن هذه الثورات تُعدُّ النقطة المفصلية التي أثرت بشكلٍ دائمٍ في العلاقة بين الكنيسة والسياسة، حين تمَّ فكُّ التشابك بين الدولة والكنيسة. وقد كان للكنيسة والمؤسسة الدينية وفروعها أكبر الأثر في مسيرة ثورات ١٨٤٨م. كما تبنّى عدد من رجال الدين مطلب الديمقراطية من الثورة، ودعوا إلى تطبيقه في اختيار رجال الدين والتدرج في مستويات المساواة في الكنيسة^(٥١). كما وظّفت الكنيسة سلطتها الروحية في التقييم والتوجيه لتزكية من يروه مناسباً ومؤهلاً من المترشحين في الانتخابات السياسية، بل إن الكنيسة في بعض الحالات قامت بدور مباشر في إنشاء منظماتٍ منبثقة منها ولكن ذات هدفٍ سياسيٍّ، وخاصةً لغرض الدخول في الانتخابات لتمثيل الكنيسة^(٥٢)، ولعل المثال الأبرز هو ما حقّقه الكنيسة في انتخابات أبريل ١٨٤٨م بفرنسا ودخول خمسة عشر قسيساً مباشرة للبرلمان بلباسهم الديني^(٥٣).

لقد كان لمطلب حرية المعتقد الديني وحرية ممارسة الدين أثره في تحجيم هيمنة الكنيسة، كما مهّدت الثورات الأوروبية للمؤسسات الدينية بداية استراتيجيات عملٍ جديدة، حيث تمَّ تأسيس المدارس الكنسية التي تفوقت عددياً - في فتراتٍ معينة - على المدارس الحكومية، وهو الأمر الذي رأى فيه الاشتراكيون والديمقراطيون سرقةً لعقول الأجيال القادمة وقلوبهم.

وقد أراد الكاتب برجوعه إلى معالجة قضية الإصلاح الديني مرةً أخرى في هذا الباب، أراد التذكير بأن تاريخ بداية الإصلاح الديني في أوروبا هو الحدُّ الفاصل بين نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث، حيث إن بعض المؤرخين اعتبر أن البروتستانتية أصبحت هي المحرِّك للحضارة الغربية لكي تندفع إلى الأمام في الحضارة الحديثة^(٥٤)، والصحيح أنها لم تكن حركةً تصحيحيةً دينيةً بحتة، بل كانت شاملةً لتغييراتٍ سياسية واقتصادية، بحكم أن الكنيسة نفسها كانت مؤسسة اقتصادية وسياسية مؤثرةً في المجتمع.

(٥١) المرجع نفسه، ص ٣٣٢.

(٥٢) المرجع نفسه، ص ٣٣٢.

(٥٣) المرجع نفسه، ص ٣٣٣.

(٥٤) المرجع نفسه، ص ٣٤٠.

أتى عصر التنوير في مرحلة لاحقة لإعلان تحرير الإنسان من كل القيود في ذلك الزمان، وترجع بداياته الأولى إلى عام ١٦٥٠م، أي في القرن السابع عشر، من خلال فلاسفة ومفكرين مثل فارنسيس بيكون (١٥٦٢-١٦٢٦م)، ورينيه ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠م)، وباروخ سبينوزا (١٦٣٢-١٦٧٧م)، وجون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤م)، وبيير بيالي (١٦٤٧-١٧٠٦م)، وفولتير (١٦٩٤-١٧٧٨م)، وعالم الرياضيات إسحاق نيوتن (١٦٤٣-١٧٢٧م).

وقد تعاملت أفكار عصر التنوير مع مختلف جوانب الحياة، فكان هناك الجانب العلمي الذي تخلّص من الأسلوب التقليدي المتبّع في ذلك الوقت والقائم على أفكار قدماء الفلاسفة وخرافات الكنيسة، إلى الأسلوب القائم على البحث والتحقيق والبراهين العملية، كما كان هناك خوضٌ في المفاهيم السياسية السائدة والبحث بحرية في بدائل تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة، فمهّدت تلك الأفكار لمبادئ النظام الجمهوري الحديث والديمقراطيات الدستورية^(٥٥).

لقد استأثر موضوع الإصلاح السياسي باهتمام غالبية فصول الكتاب، وكان إيثاره هنا للتذكير بقضية امتدادات الإصلاح السياسي التي اهتمت فيما بعد بإصلاح الإجراءات السياسية والدفع نحو المزيد من المشاركة الشعبية والعدالة. أما الإصلاح الاقتصادي فقد تباينت حدّته بين دول أوروبا الغربية والشرقية، ومن آثاره ظهور مقاييس جديدة للثروة، ففي العصور الماضية كانت ملكية الأراضي هي المقياس لثروة العائلة، ولكن مع التحول الاقتصادي الجوهري ظهرت أنواع متعدّدة للثروة تجلّت في أصحاب المصانع الكبرى، وأصحاب وسائل المواصلات مثل السكك الحديدية وأصحاب السفن البخارية، والبنوك، والمناجم، وما زالت وسائل الثروة تتطور مع تقدّم الزمن.

بالنسبة إلى الإصلاحات الاجتماعية، فقد كانت نتيجةً للإصلاحات السياسية والاقتصادية، وكلما كانت الإصلاحات الاجتماعية استباقيةً أمنت استقرار الأنظمة وتحصيل الأمن والسلام. وقد تعمّق الإصلاح الاجتماعي مع قضايا جديدة، مثل مسألة التعليم التي بدأت في الاستقلال عن الكنيسة، وتحملت الدولة مسؤوليته. ومن التغييرات الاجتماعية في تلك الحقبة المفصلية التي فرضت خروج المرأة للعمل تشكّلت حركات نسائية ناضلت من أجل تحقيق حياة أفضل للمرأة، التي بدورها بدأت تشعر بإمكانياتها وقدراتها وبالاستقلال في الرأي والحياة، وتوالى بالتدريج إصدار القوانين التي توفّر الحماية للمرأة وإدماجها في الحياة السياسية والاقتصادية.

من جانبٍ آخر، اعتبر الكاتب أن مناقشة جزئية فصل الدين عن الدولة جزءٌ من الإصلاح الديني، ولا يمكن فصلها عن بقية الحركات الإصلاحية والتنويرية، وصراع طويل الأمد للحدّ من سلطة الكنيسة.

(٥٥) المرجع نفسه، ص ٣٥٣.



ويذكر أن أول من وضع مصطلح «فصل الدين عن الدولة» هو السياسي الأمريكي توماس جيفرسون، أحد كتّبة الدستور الأمريكي، في رسالة موجّهة إلى المجمع الكنسي في ولاية كونتيكت في يناير ١٨٠٢م، ليطمئنهم بأنه وضع حائطاً بين الكنيسة والدولة، في إشارة إلى ضمان الدستور الأمريكي لحرية ممارسة الدين^(٥٦)، مستفيداً بذلك من تداعيات تداخل النظام السياسي مع النظام الديني في أوروبا لعصور طويلة.

إن فصل الدين عن الدولة لا يعني - بأي حالٍ من الأحوال - كفر الدولة بالدين، ولكنه مجرد تحديد صلاحيات وتنظيم علاقات بين الاثنین، كما أن هذه العلاقة تختلف بين دولة وأخرى، وكذلك تختلف من زمانٍ إلى آخر. والمقولة تهدف بدرجة أولى - بحسب المؤلف - إلى صالح حماية الكنيسة من تدخّل السياسة في أمور الدين، فسياسة الدولة والقيام بأمرها يختصّ به رجال السياسة حسبما يخولهم الشعب من خلال الانتخابات العامّة الحرة^(٥٧).

وبالقرب من عبارة «فصل الدين عن الدولة»، نجد مصطلح «العلمانية» الذي تمتد جذوره إلى الفلسفة اليونانية والرومانية بمسمياتٍ أخرى، ولكن مضامين هذا المفهوم الفلسفي تطورت بشكلٍ كبيرٍ بعد عصر الأنوار وأخذت شكلاً فكرياً مستقلاً حتى أصبح نظريةً اجتماعيةً وسياسيةً مؤثرةً في المجتمعات الحديثة.

ومن تلك المصطلحات أيضاً مصطلح «الليبرالية»، حيث يُعدّ في بُعده السياسي والاجتماعي فلسفةً تدعو إلى الحرية والحدّ من تدخل أي سلطة خارجية في إطار سقفٍ يمنع الفوضى السياسية والاجتماعية. والفكر الليبرالي أصبح خاصيةً في الدول الغربية، ومن قوانينه أنه لا يمكن لمجتمعٍ متمدّن أن يعمل بكفاءةٍ وسلامٍ إن لم تكن هناك قيودٌ وقوانينٌ تحدّد الحرية الفردية لتفادي الصراع وتفكك المجتمع؛ ولذلك لا بدّ من وضع المسؤوليات والحقوق، ودستورٍ واضحٍ لوثيقة الحريات، ومسؤولية الحكومة تتوقّف على إزالة العوائق التي تقف في طريق الحريات وأن تدعمها.

كان لثورات ١٨٤٨م أثرٌ في منهج التعليم وفلسفته، وهو جزء من الإصلاح الاجتماعي الذي أشرنا إليه سابقاً. وقد تجلّى ذلك الأثر في التوجّه نحو ديمقراطيته، وأنه حقٌّ لكل مواطن، وواجب الدولة توفير التعليم لأبنائها بالتساوي والعدالة لمواطنيها كافةً دون تفرقة. ومن المطالب الأساسية في ثورات ١٨٤٨م هو اعتماد لغات الأقليات، وإدخالها في مناهج التعليم في المدارس. كما ظهرت النظريات الحديثة التي تقوم على التعلّم من خلال الملاحظة والبحث وليس الحفظ، خاصةً بعد ظهور نظريات تربوية جديدة،

(٥٦) المرجع نفسه، ص ٣٧٦.

(٥٧) المرجع نفسه، ص ٣٧٩.

منها مقولة جون لوك بأن عقل الطفل يشبه الصفحة الفارغة، ونظرة جون جاك روسو بأن الطفل يولد بطبيعته الصالحة وإنما هي المؤسسات الرسمية كالمدرسة أو الكنيسة التي توجّهه إلى وجهاتٍ مختلفة^(٥٨).

الخاتمة

أخيراً، يمكن القول إن الكتاب يجمع بين السرد التفصيلي والتفسير والتأويل، ويقدم قراءةً تاريخيةً تحليليةً منهجيةً لثورات 1848م في أوروبا وأثرها في تشكيل واقع عالم اليوم، وهي قراءة جمعت بين التفصيل والإجمال: تفصيل كل بلد أوروبيٍّ على حدة، ثم إجمال القواعد والخلاصات المشتركة بين دول الثورات جميعاً. ورغم فشل تلك الثورات وإجهاضها، فقد تركت آثاراً عديدة في المجتمع الأوروبي على المدى البعيد، وكانت جزءاً من سيرورته وتطوره الحضاري. وقد استطاع الكاتب أن يجعل من تلك الثورات مرجعاً لاستخلاص قوانين ومبادئ ناظمة ومؤطرة للتغيير الحضاري الذي حصل فيما بعد، وكذلك مقارنة بعضها ببعض، ودراسة تداعياتها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وامتداداتها المعرفية والفكرية. فقد كانت تلك الثورات محطةً للدفع خطواتٍ إلى الأمام بمطالب الديمقراطية، والدستور، والحريات المدنية، والقضايا الاجتماعية. وهي المبادئ نفسها التي ما زالت المطالبة بتجويدها قائمةً ومستمرةً حتى اليوم من أجل تحقيق مجتمعٍ إنسانيٍّ تسوده المساواة والعدالة والحرية.



مركز نهوض
للدراسات والنشر

NOHOUDH CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS

قراءات